الفكر الاقتصادي عند ابن النفيس في كتاب "الرسالة الكاملية"

د. تيسير عبد الله الناعس*

الملخص

تناول البحث استنباط الأفكار الاقتصادية التي عرضها ابن النفيس في كتابه "الرسالة الكاملية"، ودراستها ذلك الكتاب الذي يعدُّ من جملة المصادر الاجتماعية التي اطلع عليها ابن خلدون وأفاد منها في كتابة مقدمته الشهيرة في علم العمران البشري.

وقد اشتمل الكتاب على عدد من الأفكار الاقتصادية في موضوعات الإنتاج والتبادل والملكية والتوزيع والمالية العامة:

. شمل مفهوم الإنتاج عمليات إنشاء المنفعة أو زيادتها، فأدخل ابن النفيس إلى الإنتاج المنفعة المكانية الناتجة عن نقل الشيء من مكان توافره وكثرته إلى مكان آخر (التجارة)، والمنفعة الشكلية التي من شأنها إنشاء المنفعة أو زيادتها عبر إدخال تغيير إلى شكل المادة؛ لتكون ملائمة لقضاء حاجات الإنسان، والمنفعة التملكية التي تسهل عملية التبادل. وأشار إلى ضرورة تقسيم العمل الحرفي في العمليات الإنتاجية.

. وعرض لموضوع التبادل بالمعاوضة بوصفه ضرورة اجتماعية يفرضها التخصص في الأعمال لتداول الفوائض الإنتاجية بين الأفراد، كما أشار إلى تعارض المصالح أو التنازع الناشئ عن الاختلاف بين المتعاملين في نسبة أثمان الأشياء موضوع التبادل.

. وتحدث عن أسباب الملكية الخاصة ووسائل حمايتها، فقسم أسباب الملكية الخاصة إلى ما يجري بالتداول كالبيع والإجارة، وإلى ما يكون برفع الاستيلاء كالهبة، ودعا إلى ضرورة فرض تشريعات اقتصادية لحماية الملكيات الخاصة.

. وأشار إلى نوعي التوزيع، وأكد ضرورة التوزيع التوازني (الشخصي) لتمويل المشروعات التعليمية والصحية.

. كما عرض للإيرادات والنفقات العامة، وقسّم الإيرادات إلى إيرادات دورية كالزكاة، وإيرادات استثنائية كالضرائب، وحدد وجهات الإنفاق العامة لهذه الإيرادات بما يراعي خصوصية كل إيراد وغرضه على حدة.

الكلمات المفتاحية: الفكر الاقتصادي، الإنتاج، تقسيم العمل، التبادل، الملكية الخاصة، التوزيع، المالية العامة.

* قسم الفقه الإسلامي وأصوله–كلية الشريعة جامعة دمشق.

مشكلة البحث:

تبدو مشكلة البحث فيما يأتي:

أ- دراسة الافكار الاقتصادية التي عرض لها ابن النفيس في كتاب "الرسالة الكاملية".

ب- الكشف عن إسهامات ابن النفيس في علم العمران الذي اشتهر به ابن خلدون.

ج- الإسهام في دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى، وتوظيف هذه الأفكار في تأسيس علم الاقتصاد الإسلامي.

أهمية البحث:

تبدو أهمية البحث فيما يأتي:

أ- الذَّب، عن نتاج العصور الوسطى للحضارة العربية الإسلامية في المجال الاقتصادي، وبيان غلط التعميم السلبي الذي وصمت به الدراسات الغربية حال الفكر الاقتصادي المقدم في تلك الحقبة.

ب- يعدّ تاريخ أي علم جزءاً من العلم، فتاريخ الاقتصاد أصبح يدرس بوصفه جزءاً من علم الاقتصاد، وهذا يعني أن معالجة خلل الانصراف الكلي عن الدراسات التاريخية الاقتصادية هو مسؤولية الباحثين الاقتصاديين.

ج- يتيح الاطلاع على أساس ولادة الأفكار الاقتصادية ونشوئها وتطورها القدرة على إبداع أفكار اقتصادية في الحالات التي تتشابه مع ظروف الأفكار الاقتصادية الماضية.

د- تسهم دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي في تجاوز مرحلة الاختلاف في إمكانية وجود علم الاقتصاد الإسلامي إلى البدء بتكوين النظريات الاقتصادية الإسلامية.

أسئلة البحث:

حاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أ– هل أنتجت الحضارة العربية الإسلامية فكراً اقتصاديًا في العصور الوسطى؟

ب– ما الأفكار الاقتصادية التي تضمَّنها كتاب "الرسالة الكاملية" لابن النفيس؟

ج– ما أثر الفكر الاقتصادي لابن النفيس في الدراسات الاجتماعية التي جاءت بعده؟

أهداف البحث:

سعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

أ– استنباط الأفكار الاقتصادية لابن النفيس في كتاب "الرسالة الكاملية".

ب– بيان الأفكار الاقتصادية لابن النفيس التي أفاد منها ابن خلدون في تأسيس علم العمران.

ج– المقارنة بين ما قدمه ابن النفيس من أفكار اقتصادية وبين الأفكار الاقتصادية المعاصرة.

فروض البحث:

أ– يكاد يكون الإبداع في العلوم الاجتماعية من الأمور النادرة، فقد سبق ابن خلدون في كثير مما عرضه في مقدمته في نطاق العمران البشري ابن النفيس، فاطلع ابن خلدون على فكر ابن النفيس في كتاب "الرسالة الكاملية"، وأفاد منه ونقل عنه[1].

ب– تتغير فلسفة إعداد الموازنة العامة في النظم الاقتصادية بحسب دور الدولة بين الحياد والتدخل، فالدولة الحارسة لا تخرج عن قاعدة توازن الموازنة العامة، أمَّا الدولة المتدخلة فيمكن أنْ تكون الموازنة في وضع توازن أو فائض أو عجز.

(1) الشكعة، مصطفى، الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون ونظرياته (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط3: طبعة مزيدة ومنقحة، 1992م)، ص140.

منهج البحث:

اتبع البحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي المقارن، فقد تتبع كلام ابن النفيس في كتاب "الرسالة الكاملية"، وحلله ثم استنبط الأفكار الاقتصادية المتضمنة فيه، وقارنها بالمصطلحات الاقتصادية الحديثة.

مصطلحات البحث:

ورد في البحث مجموعة من المصطلحات التي تحتاج إلى التعريف بها:

- التبادل: هو التنازل عن جزء من إنتاج السلعة التي قام بإنتاجها لكي يحصل على السلع اللازمة له[1].
- التمدُّن: هو الاجتماع والتعاون على تأمين الحاجات الإنسانية، من الغذاء واللِّباس والمسكن وغيرها[2].
- التوزيع: هو انتقال وتقسيم أو إعادة تقسيم الدخل أو الثروة بين الأفراد، وفق معايير ووسائل عدّة[3].
- الحاجة: هي الشعور بضرورة الحصول على شيء ما غير متاح[4].
- الحاجات الاقتصادية: وهي الحاجات التي يمكن إشباعها بموارد اقتصادية لها ثمن، مثل الغذاء[5].
- الموارد الحرة: وهي الثروات الطبيعية التي لا تخضع للملكية الخاصة، وتتسم بعدم محدوديتها[6].

---

(1) بحبوح، خالد وآخرون، **التحليل الاقتصادي الجزئي** (جامعة حلب: كلية الاقتصاد، 2008م)، ص52.

(2) نكري، عبد النبي، **دستور العلماء** (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، عرّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2000م)، ج3، ص165.

(3) الزرقا، محمد أنس، "نظم التوزيع الإسلامية"، **مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي**، 1984م، م2، ع1، ص ص3-57؛ المصري، رفيق يونس، **الفكر الاقتصادي الإسلامي** (دمشق: دار المكتبي، ط1، 2009م)، ص249.

(4) الكفري، مصطفى العبد الله، **الاقتصاد السياسي** مقدمة في العلوم الاجتماعية (حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، [د.ت])، ص34.

(5) سليمان، يعقوب وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الجزئي** (عمان: دار المسيرة، ط1، 1999م)، ص41.

(6) بحبوح وآخرون، **التحليل الاقتصادي**، ص39؛ الكفري، **الاقتصاد السياسي**، ص46.

. الموارد الاقتصادية: كل جهد يمكن استعماله في العملية الإنتاجية، وتتسم بالمحدودية وارتباط الحصول عليها بثمن[1].

. الموازنة العامة: تقدير مسبق للإيرادات والنفقات العامة بما يتناسب مع دور الدولة في الإسلام؛ لتحقيق المصلحة الشرعية المناطة بها[2].

الفكر الاقتصادي عند ابن النفيس في كتاب "الرسالة الكاملية"

1– التعريف بابن النفيس، وكتاب "الرسالة الكاملية"

1– 1– التعريف بابن النفيس (...– 687هـ/...– 1288م): هو علي بن أبي الحزْم القرَشِي، علاء الدِّين الملقب بابن النفيس[3]. والقرَشِي نسبة إلى قرية قَرَش من بلاد ما وراء النهر[4].

ولد ابن النفيس ونشأ بدمشق، واشتهر بالذكاء المفرط والذهن الخارق، حتى كان إمام أهل عصره في علم الطب. وتنوعت مؤلفاته بين الطب والفقه والسيرة والعربية والحديث وغيرها، وكان يكتب تصانيفه من حفظه، ولا يحتاج إلى مراجعة؛ لتبحُّره في الفن. ومن أشهر مؤلفاته: "الشامل" في الطب، و"شرح التنبيه" في الفقه الشافعي، و"الرسالة الكاملية" في السيرة النبوية[5].

(1) بحوح وآخرون، **التحليل الاقتصادي**، ص38؛ الكفري، **الاقتصاد السياسي**، ص46.

(2) عبد الله الناعس، تيسير، "**تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية**". رسالة ماجستير (جامعة دمشق: كلية الشريعة/ قسم الفقه الإسلامي وأصوله، 2009م)، ص11.

(3) كحّالة، عمر رضا، **معجم المؤلِّفين** (بيروت: مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، 1957م)، ج7، ص58.

(4) الزركلي، خير الدِّين، **الأعلام** (بيروت: دار العلم للملايين، ط15، 2002م)، ج4، ص271.

(5) الذهبي، محمد، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: بشار عواد معروف (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م)، 2003م)، ج15، ص597؛ الصفدي، خليل، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2000م)، ج20، ص183؛ ابن قاضي شهبة، أبو بكر، **طبقات الشافعية**، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان (بيروت: عالم الكتب، 1987م)، ج2، ص186-188؛ السيوطي، عبد الرحمن، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1967م)، ج1، ص542؛ ابن العماد الحنبلي، عبد الحي، **شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط (دمشق: دار ابن كثير، ط1، 1986م)، ج7، ص702؛ الزركلي، **الأعلام**، ج4، ص271.

جمع ابن النفيس ثروة واسعة، ووقف أمواله وداره وكتبه على البيمارستان (موضع المرضى) المنصوري بالقاهرة. وتوفي بمصر وقد قارب الثمانين[1].

1- 2- تعريف موجز بكتاب "الرسالة الكاملية" في السيرة النبوية: يمثل الكتاب أحد الاتجاهات في كتابة السيرة النبوية في القرن السابع الهجري، وهو من المصادر الأصلية الخاصة بالفلاسفة وأهل الكلام، وقد ساق فيه ابن النفيس بعض أحداث السيرة وفق منهج قصصي استنباطي فريد[2].

وكان الداعي لكتابة "الرسالة الكاملية" الدفاع عن العقيدة الإسلامية، بعد أنْ توجه أصحاب العقائد الضالة إلى أحداث السيرة النبوية لتوظيفها في خدمة آرائهم؛ نظراً إلى مكانة السنة النبوية في نفوس المسلمين، وأثرها الفاعل في حياتهم، فرد عليهم ابن النفيس بالمنهج ذاته الذي حاولوا به الولوج إلى عقول الناس ومعتقداتهم[3].

رتب ابن النفيس "الرسالة الكاملية" على أربعة فنون، تناول فيها أغلب موضوعات السيرة النبوية[4].

وقد حُقِّقَ الكتاب مرتين:

الأولى: من قبل ماكس مايرهوف ويوسف شخت.

والثانية: من قبل عبد المنعم محمد عمر، ومراجعة: أحمد عبد المجيد هريدي.

2- إسهامات ابن النفيس في الإنتاج:

لابن النفيس نصوص عديدة في مجال نظرية الإنتاج، يمكن وضعها تحت العناوين الآتية:

---

(1) الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج15، ص597؛ السبكي، تاج الدّين عبد الوهاب، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو (الرياض: هجر للطباعة والنشر، ط2، 1993م)، ج8، ص306؛ ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب**، ج7، ص702؛ الزركلي، **الأعلام**، ج4، ص271.

(2) الزهراني، ضيف الله، **مصادر السيرة النبوية** (الرياض: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، [د.ت])، ص32-34؛ الضويحي، صالح، **اتجاهات الكتابة في السيرة النبوية** خلال القرن السابع الهجري (عرض ونقد)، (2013م). www.alukah.net

(3) ابن النفيس، علي، **الرسالة الكاملية في السيرة النبوية**، تحقيق: عبد المنعم محمد عمر. مراجعة: أحمد عبد المجيد هريدي (القاهرة/ وزارة الأوقاف: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامي/ لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط2: منقحة ومزيدة، 1987م)، ص4؛ الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج20، ص183 .

(4) حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1992م)، ج1، ص885.

2- 1- مفهوم الإنتاج: يرى ابن النفيس أن الإنتاج هو الوسيلة التي يستطيع الإنسان بها تأمين حاجاته الاقتصادية؛ لأنه لم يزود بعناصر فطرية تغنيه عن الإنتاج كما زُود بها الحيوان.

وهذا يجعل العملية الإنتاجية ضرورة إنسانية تستند إلى:

. الخِلقة الطبيعية التي تختلف عن باقي الدواب.

. حاجة الإنسان للموارد الاقتصادية، مثل الغذاء المصنوع[1].

إذ يؤدي تناول "الغذاء الطبيعي" من الموارد الحرة الطبيعية إلى عُسْر في الهضم وضرر بالجسم وخُشونة في العيش، فيحتاج إلى أنْ يستبدلَ به "الغذاء الصناعي" من الموارد الاقتصادية حتى يكون ملائماً لجسم الإنسان.

فالمدعو "كامل"[2] عندما كان وحيداً، كان يعتمد في تأمين حاجته إلى الطعام على الأغذية الطبيعية، أما بعد الانتقال لحياة التمدُّن والتعاون مع أبناء جنسه في توفير حاجاته، بدأ يتناول الأطعمة المُعدَّة، وانتقل من طور الاعتماد على الموارد الحرة إلى طور الاعتماد على الموارد الصناعية في تجهيز الطعام، والفرق بين هذين الطعامين أن الغذاء الصناعي أكثر لذة من الغذاء الطبيعي، أي إن العمليات الإنتاجية التي دخلت على الغذاء قد زادت من درجة نفعه عما كان عليه في حالته الطبيعية[3].

والعمليات الإنتاجية التي غيَّرت شكل الغذاء وجعلته صالحاً لإشباع حاجة الجوع، أو أسهمت في زيادة نفعه عما كانت عليه سابقاً، هذه العمليات الإنتاجية تدعى بالمنفعة الشكلية. ويعرف الإنتاج بحسبها بأنَّه خلق المنافع الشكلية أو زيادتها[4].

---

(1) ابن النفيس، **الرسالة الكاملية**، ص160.

(2) كامل: هو الشخصية الرمزية لسيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم قبل البعثة وبعدها، ومنه جاء اسم الكتاب: «الرسالة الكاملية».

(3) ابن النفيس، **الرسالة الكاملية**، ص160.

(4) هاشم، إسماعيل محمد، **المدخل إلى أساسيات الاقتصاد التحليلي الكتاب الأول تحديد أثمان السلع والخدمات** (بيروت: دار النهضة العربية، ط2، 1966م)، ص242-244؛ إسماعيل، محمد محروس وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد** (بيروت: دار النهضة العربية، ط3، 1972م)، ص175-176؛ العلي، صالح، **عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة** (دمشق: دار اليمامة، ط1، 2000م)، ص100.

كما تحدث ابن النفيس عن معنى آخر للإنتاج، وهو المنفعة المكانية، وهي منفعة نقل المُورَّد للإنتاج من مكان إلى مكان آخر، فكما أن الإنسان بحاجة إلى العمل والاحتراف في الزراعة أو الحرث أو الخبز، كذلك هو محتاج إلى تاجر يقوم بنقل هذه الموارد من أماكن توافرها إلى أماكن عزَّتها[1]. ويعدُّ نقل المُورِّدين للسلع من صور الإنتاج بالمفهوم المعاصر؛ لما فيه من منفعة مكانية[2].

وقد ضمَّن ابن خلدون في مقدمته عن العمران الاجتماعي هذه الأفكار، فأشار إلى حاجة الحب للعلاج من الطحن والعجن والطبخ حتى يصلح للغذاء[3]، وتحدث عن منافع التجارة ونقل السلع بين البلدان[4]. ولم يقف الأمر عند المعاني وحدها، «وإنما تجاوزها إلى استعمال الألفاظ نفسها في نطاق نظرية الاجتماع الإنساني»[5].

2-2- تقسيم العمل: نشأت ظاهرة التخصص من حاجة الإنسان للتمدُّن، إذ تتطلب النَّدْرة النسبية للموارد الاقتصادية السعي الجماعي لمواجهتها، وهذا يتطلب تعاوناً وتنسيقاً بين مجموع الأفراد للحدّ من التفاوت بين الموارد الاقتصادية المتاحة والحاجات الاقتصادية[6].

ويقوم تقسيم العمل على أساس التعاون بين الأفراد، بأنْ يُسند لكل فرد جزء من العمل يتولى القيام به متعاوناً مع غيره من الأفراد في العملية الإنتاجية التي يقومون بها معاً[7].

قال ابن النفيس[8]: «ولابدَّ أنْ يكون الإنسان مدنيًّا حتى يكون مع جماعة يكون لبعضهم أنْ يزرع، وللآخر أنْ يحرث، وللآخر أنْ يخبز، وللآخر أنْ ينقل المادة، وللآخر لأنْ يخيط الثوب ونحو ذلك».

أرّخ ابن النفيس في نص الاقتباس إلى مرحلتين من مراحل التخصص:

---

(1) ابن النفيس، الرسالة الكاملية، ص161.

(2) هاشم، المدخل إلى أساسيات الاقتصاد، ص242-244؛ إسماعيل، مقدمة في الاقتصاد، ص175-176؛ العلي، عناصر الإنتاج، ص100.

(3) ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، راجعه: سهيل زكار (بيروت: دار الفكر، ط2، 2001م)، ص54.

(4) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص494-496.

(5) الشكعة، الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون ونظرياته، ص135.

(6) ابن النفيس، الرسالة الكاملية، ص161.

(7) بحبوح وآخرون، التحليل الاقتصادي، ص50.

(8) ابن النفيس، الرسالة الكاملية، ص161.

الأولى مرحلة التخصص المهني: وهي أقدم مراحل تقسيم العمل، ويقوم الفرد فيها بنشاط إنتاجي معين يختلف عن غيره من وجوه النشاط الإنتاجي الأخرى؛ أي: التخصص في حرفة واحدة، مثل: الزراعة أو الصناعة أو التجارة.

الثانية مرحلة تجزئة النشاط الإنتاجي: وفيها يتخصص كل فرد بجانب معين من جوانب النشاط الإنتاجي المتتابعة، مثل: الغزل أو النسيج في صناعة الملابس أو صهر الحديد وطرقه في صناعة الحدادة[1].

مثَّل ابن النفيس لمرحلة التخصص المهني بحرفة الزراعة وحرفة الخياطة، إذْ يقوم الفرد المحترف للزراعة بنشاط إنتاجي يختلف عن الخيَّاط. ومثَّل لمرحلة تجزئة النشاط الإنتاجي بالزراعة والحرث والخبز في صناعة الغذاء، إذ تحتاج صناعة الغذاء إلى تجزئة النشاط الإنتاجي إلى حرف كثيرة من الزراعة والحرث والسقي والدراس والتنقية والطحن والعجن، ويتخصص كل فرد بجانب معين من جوانب النشاط الإنتاجي المتتابعة.

وقد تحدث ابن خلدون عن ظاهرة تقسيم العمل أيضاً[2]، وقدمها بكلمات لا تخرج عما ذهب إليه ابن النفيس، فيأخذ ابن خلدون عن ابن النفيس الظواهر الاجتماعية، ويقدمها بقالب جديد[3].

3– إسهامات ابن النفيس في التبادل:

ينشأ التبادل بعد تحقيق كل محترف في المجتمع لفائض إنتاجي يزيد على حاجاته الاقتصادية، ووجود فوائض أخرى عند الآخرين يرغب بالحصول عليها لقضاء حاجاته الاقتصادية الأخرى.

دفعت الصعوبات التي رافقت عملية التبادل السلعي إلى الاصطلاح والتعارف على توسيط الذهب والفضة كأثمان عامة في التبادل، فانتقل التبادل من مرحلة المعاملة الطبيعية (المقايضة) إلى مرحلة المعاملة الوضعية (المعاوضة)، مثل البيع والإجارة ونحوهما[4].

كما أشار ابن النفيس إلى القواعد الاقتصادية التي تحكم عملية التبادل، وهي:

---

(1) بوح وآخرون، التحليل الاقتصادي، ص50.

(2) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص54.

(3) الشكعة، الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون ونظرياته، ص136.

(4) ابن النفيس، الرسالة الكاملية، ص162.

أ- توافق المصالح في واقعة التبادل: تعني هذه القاعدة أن عملية التبادل لا تتم مالم يشعر كل فرد من أطرافها بنفع عائد عليه منها، فالفرد لا يقدم فائض مهنته إلى الآخرين مالم يقدم له الآخرون فوائض صنائعهم التي يحتاج إليها، وكذلك لن يقدم الفرد فائض إنتاجه للآخرين مالم يكن النفع العائد عليه مساوياً لنفع السلعة التي قدمها بنظره لهم أو أكثر منها[1].

ب- تعارض المصالح في نسبة التبادل: وهو الثمن الذي يتفق عليه المتبادلان، فالبائع يحاول الحصول على أعلى سعر ممكن لسلعته، والمشتري يحاول الحصول على أعلى منفعة ممكنة بأقل سعر ممكن. فيقع التنازع بين الأطراف[2].

وتظهر بعد ذلك الحاجة إلى قانون يفصل بينهم، ويُجري معاملاتهم على الوجه العدل، فتنقطع المنازعة[3].

4- إسهامات ابن النفيس في المِلكية:

يعدُّ نوع الملكية (خاصة أو عامة) السائد في المجتمع من أهم عوامل التمييز بين النظم الاقتصادية المعاصرة؛ أي إن نوع الملكية يختصر كل القوى المؤثرة في شكل النظام الاقتصادي السائد في المجتمع[4].

فيكشف شكل الملكية السائد عن نوع النظام الاقتصادي ومبادئه التي يقوم عليها، فالملكية الخاصة هي العمود الذي تقوم عليه مبادئ النظام الرأسمالي كلّها، والملكية العامة هي الأصل الذي تتفرع عنه مبادئ النظام الاشتراكي. والأمر نفسه في النظام الإسلامي.

ونظراً إلى أهمية موضوع المِلكية ودوره ومكانته في النظم كلها حظي موضوع المِلكية وما يتفرع عنها باهتمام الباحثين الاقتصاديين بشكل عام، والباحثين في الاقتصاد الإسلامي بشكل خاص.

ولابن النفيس إسهامات في تحديد أسباب الملكية الخاصة، والتشريعات الاقتصادية التي تحميها.

---

(1) المرجع السابق، ص161؛ بدوي، سيد طه، مبادئ الاقتصاد السياسي (الجزء الثاني) نظرية القيمة والتوزيع (القاهرة: دار النهضة العربية، 2007م)، ص19.

(2) المرجع السابق، ص162؛ بدوي، مبادئ الاقتصاد السياسي، ص19-20.

(3) ابن النفيس، الرسالة الكاملية، ص206.

(4) العلي، عناصر الإنتاج، ص38.

4- 1- أسباب المِلكية الخاصة: فرّع ابن النفيس أسباب المِلكية إلى ثلاثة فروع:

أ- نقل ما يُنتفع به من واحد إلى غيره: وهذا الانتقال يكون بإحدى وسيلتين[1]:

1. انتقال اضطراري: كما في الإرث.

2. انتقال غير اضطراري، ويقسم إلى فرعين:

الأول: انتقال عين، كما في البيع.

والثاني: انتقال منفعة، كما في الإجارة.

ب- استقرار ما يُنتفع به: كما في الوقف.

ج- رفع الاستيلاء على ما يُنتفع به: كما في العِتق.

4-2-وسائل حماية المِلكية الخاصة: يجب على الدولة إصدار تشريعات لحماية الملكية الخاصة، واقترح ابن النفيس إصدار التشريعات الآتية[2]:

1. النهي عن الظلم وأخذ المال بغير حق، والاستيلاء عليه بالباطل.

2. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

3. النهي عن كل أمر يؤدي إلى الاستغناء عن نفع الناس، وإلى القناعة بالبطالة.

4. يجب أنْ يكون اجتماع الناس على وجه يكون لكل أحد نفع، فلا يكون فيهم من لا نفع له إلّا أنْ يكون عاجزاً بمرض أو زمانة ونحو ذلك.

ويدخل في هذا المعنى الأعمال التي لا يتولّد منها منافع جديدة، مثل الربا والقمار.

5. النهي عن كل أمر يؤدي إلى فساد حال المال.

---

(1) ابن النفيس، الرسالة الكاملية، ص207.

(2) المرجع السابق، ص206-207.

6. تحريم السرقة والغصب، وفرض عقوبة رادعة على الإقدام عليها، فيجعل على كل مفسدة ما يناسبها من العقوبة.

ولكنَّ هناك ملاحظتين على ما تقدم:

الأُولى: لم يذكر ابن النفيس أسباب الملكية كلّها في الاقتصاد الإسلامي، فجاء بعده ابن الرفعة (1247-1310م) وأضاف إلى ما ذكره ابن النفيس ما يأتي: الهبات، والوصايا، والغنيمة، وإحياء الأرض الموات، والصدقات[1].

ثم جاء تاج الدِّين السبكي (1327-1370م) فأضاف إلى ما ذكره ابن الرفعة ما يأتي: تملك اللقطة بشرطه، دية القتيل، الجنين يملك الغرة، خلط الغاصب المال المغصوب بماله أو بمالٍ آخر حتى لا يتميز، ملك الضيف لما يأكله، والسَّابي يملك السَّبية بالوطء[2].

الثانية: اقتران لفظ "يُنتفع به" مع كل سبب ناقل الملكية، فيه إشارة إلى ما يجب توافره في سلعة التبادل، وهو أنْ تكون السلعة تحمل منفعة مشروعة، فإذا انعدم النفع من سلعة خرجت عن نطاق التبادل، وهذا ما يُعبِّر عنه الفقهاء بلغة أوضح، مثل قول القرافي (...-1285م)[3]: «ما لا منفعة فيه لا يضمن»، وقول ابن قدامة المقدسي (1146-1223م)[4]: «لا يجوز بيع ما لا منفعة فيه».

5- إسهامات ابن النفيس في التوزيع:

يجد المتتبع لنصوص ابن النفيس إسهامات في عناوين عدَّة تدخل تحت نظرية التوزيع، كالآتي:

5-1-التوزيع بالمعاوضة (الوظيفي): في حديث ابن النفيس عن ظاهرة تقسيم العمل بوصفه وسيلةً لقضاء الحاجات الاقتصادية ما يؤسس لمعنى التوزيع الوظيفي القائم على معيار المعاوضة ووسيلتها ، أو قاعدة الغنم بالغرم.

---

(1) ابن الرفعة، أحمد، **كفاية النَّبيه في شرح التنبيه**، تحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2009م)، ج11، ص376؛ السبكي، تاج الدِّين عبد الوهاب، **الأشباه والنظائر** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1991م)، ج1، ص362-363.

(2) السبكي، **الأشباه والنظائر**، ج1، ص336.

(3) **الذخيرة**، تحقيق: محمد حجي وآخرون (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1994م)، ج8، ص282.

(4) **المغني** (القاهرة: مكتبة القاهرة، 1968م)، ج4، ص192.

فالتبرع من الأمور النادرة، أمّا التبادل بالمعاوضة فهو الحالة التي تتفق مع فطرة الإنسان في حب المال والشح في إنفاقه[1].

5– 2– التوزيع الشخصي (إعادة التوزيع): دعا ابن النفيس لهذا النوع من التوزيع بالعمل والقول:

. فأوقف أمواله وداره وكتبه للبيمارستان المنصوري، كما تقدم في ترجمته.

. وطالب بإحياء نظام الوقف لصالح المدارس والمشتغلين بها؛ لتأمين إيراد مالي دائم يصرف إليهم منه[2].

كما طالب بالتوزيع على أساس السطلة الاجتماعية والحاجة، مثل: النفقة على الزوجة، ونفقة الموسر على قريبه الذي لا مال له[3].

ودافع ابن النفيس عن عدالة القيم الإسلامية في توزيع الإرث، وجعل نصيب الذكر ضعف نصيب الأنثى، فقال[4]: «لأن الإناث عند التزاوج تكون نفقتهن على أزواجهن، وأما الذكور فإنهم عند التزاوج ينفقون على أنفسهم وعلى أزواجهم؛ فلذلك حاجتهم إلى المال أكثر من الإناث».

6– إسهامات ابن النفيس في المالية العامة

عرض ابن النفيس في مجال المالية العامة لإيرادات الدولة ونفقاتها على النحو الآتي:

6– 1– إيرادات الدولة: وهي الينابيع التي تستقي منها الدولة نفقاتها ومصاريفها. ومن الإيرادات العامة التي ذكرها ابن النفيس[5]:

أ– الجزية: وهي المال المأخوذ من أهل الكتب السماوية السابقة.

ب– الزكاة: وهي المال المأخوذ من المسلمين مرّة في العام.

---

(1) ابن النفيس، الرسالة الكاملية، ص227.

(2) المرجع السابق، ص219.

(3) المرجع السابق، ص209.

(4) المرجع السابق، ص 206–207.

(5) المرجع السابق، ص211، 227–228.

ج- الضرائب: وهي مال زائد على الواجبات الشرعية المعتادة، يفرضه السلطان قهراً في حال تزايد النفقات؛ كحال الحروب.

ووضع لفرض الضرائب وجبايتها الضوابط الآتية[1]:

- أنْ يكون فرض التحصيل صادراً من أعلى هرم السلطة التنفيذية؛ لأن الأخذ لم يكن عن اختيار، وإنما على سبيل الغَلَبة؛ لأنه خلاف ما يؤثره المأخوذ منه.

- تجنب الظلم والتعسف، فلا يأخذ من الأموال أكثر مما هو مقدَّر، فيراعي في الجباية قاعدة اليقين.

- أنْ تكون الحاجة للمال قائمة مشروعة ضرورية، فتؤخذ الضريبة من محلِّها وتصرف في وجهها من غير تأخير؛ لتراعي كونها فريضة غير دورية.

- ألَّا يغيّر مقدار الفرض بأهل الأموال، فيراعي في التحصيل قاعدة العدل، ورأى ابن النفيس أن تأثير ارتفاع معدل الضريبة في الأسعار كتأثير القحط والجدب، بجامع فقد الأمن وانتشار السرقة والنهب في كلتا الحالتين.

وأشار ابن النفيس إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الإخلال بهذه الضوابط، وهي: كثرة الفقراء ونقصان المعيشة وقلة الأرزاق، وغلاء الأسعار، وهروب الأموال، وكساد الأسواق، وانتشار السرقة ورداءة المعاملة، ونحو ذلك مما ينتج عن قلة الأموال في أيدي الناس[2].

وساوى في الأثر في ارتفاع الأسعار بين الإخلال بقاعدة العدل في الجباية وبين القحط والجدب، بجامع فقد الأمن وانتشار السرقة والنهب في كلتا الحالتين[3].

6- 2- نفقات الدولة: وهي المصادر التي تضع فيها الدولة إيراداتها.

ذكر ابن النفيس وجهتين للنفقات العامة[4]:

---

(1) المرجع السابق، ص227-228.

(2) المرجع السابق، ص228.

(3) المرجع السابق، ص242.

(4) المرجع السابق، ص210-211، 228.

أ– نفقات دورية: كأرزاق القائمين بالوظائف العامة من القضاة والأجناد ونحوهم، وكفاية المحتاجين من الفقراء والمساكين ونحوهم. وتسدُّ هذه النفقات من الإيرادات الدورية كالزكاة.

ب– نفقات استثنائية: تفرضها ضرورات عامة كالحروب والكوارث. وتسدُّ هذه النفقات من الإيرادات العامة الدورية، فإنْ لم تكفِ يُلجأ لفرض الضرائب لسدّ زيادة النفقات الضرورية.

الخاتمة:

تتضمن الاستنتاجات الآتية:

أ– من صور العمليات الإنتاجية التي أشار إليها ابن النفيس: تحوير الموارد الحرة بالعمل لتتحول إلى موارد اقتصادية (المنفعة الشكلية)، ونقل السلع من مكان إلى آخر (المنفعة المكانية)، والمنفعة المتحققة من التبادل (المنفعة التملكية).

ب– تأتي ضرورة تقسيم العمل عند ابن النفيس من تعدد الحاجات الاقتصادية، وما يلزم لقضائها من الاجتماع والتمدُّن وتوزيع الأعمال، حتى يقوم كل واحد منهم بجزء منها.

ج– التبادل هو المرحلة التالية لتقسيم العمل، وفيها يُقدِّم الفرد فائض عمله مقابل حصوله على فوائض إنتاجية عمل الآخرين.

د– أرجع ابن النفيس مصادر المِلكية الخاصة إلى نقل ما يُنتفع به بالمعاوضة أو غيرها من وجوه النقل كالبيع والإجارة والإرث والوقف، وإلى رفع الاستيلاء على ما يُنتفع به كالعِتق.

هـ– إن التنافس والتظالم القائم في أصل الجِبلة يحتمّ على الدولة إصدار تشريعات اقتصادية واجتماعية لحماية المِلكيات الخاصة من التعدي والأكل بالباطل ونحوهما.

و– إعادة التوزيع عند ابن النفيس قد تكون بطريق اختياري كما في الوقف، وقد تكون بطريق إجباري كما في الميراث.

ز– يرى ابن النفيس أن للدولة وظائف اقتصادية عادية ووظائف اقتصادية طارئة، فتستعين على قضاء وظائفها الاقتصادية العادية بالإيرادات الدورية كالزكاة، وتستعين على القيام بالوظائف الاقتصادية الاستثنائية بالإيرادات غير الدورية كالضرائب.

ح- تجاوز وظيفة الدولة عند ابن النفيس الحفاظ على توازن الموازنة العامة إلى القيام بوظائف اقتصادية واجتماعية، ولو كان ذلك على حساب الخروج عن قاعدة التوازن إلى العجز في الموازنة.

ط- دعا ابن النفيس إلى الالتزام بقواعد الجباية العامة ؛ لما يترتب على عدم مراعاتها من آثار اقتصادية واجتماعية ضارة بالأفراد أولاً ثم بالدولة آخراً.

ي- أفادت الدراسات الاجتماعية التي جاءت بعد ابن النفيس من أفكاره الاقتصادية في كتاب الرسالة الكاملية، ولاسيمًا مقدمة ابن خلدون التي اشتملت على أفكار في مفهوم الإنتاج وتقسيم العمل كان قد سبق إليها ابن النفيس.

المصادر والمراجع:

- إسماعيل، محمد محروس وآخرون. مقدمة في الاقتصاد (بيروت: دار النهضة العربية، ط3، 1972م).
- بحبوح، خالد وآخرون. التحليل الاقتصادي الجزئي (جامعة حلب: كلية الاقتصاد، 2008م).
- بدوي، سيد طه. مبادئ الاقتصاد السياسي (الجزء الثاني) نظرية القيمة والتوزيع (القاهرة: دار النهضة العربية، 2007م).
- حاجي خليفة. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (بيروت: دار الكتب العلمية، 1992م).
- ابن خلدون، عبد الرحمن. مقدمة ابن خلدون. ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، راجعه: سهيل زكار (بيروت: دار الفكر، ط2، 2001م).
- الذهبي، محمد. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. تحقيق: بشار عواد معروف (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م).
- ابن الرفعة، أحمد. كفاية النَّبيه في شرح التنبيه. تحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2009م).
- الزرقا، محمد أنس. "نظم التوزيع الإسلامية". مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، 1984م، م2، ع1، ص ص3–57.
- الزركلي، خير الدِّين. الأعلام (بيروت: دار العلم للملايين، ط15، 2002م).
- الزهراني، ضيف الله. مصادر السيرة النبوية (الرياض: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، [د.ت]).
- السبكي، تاج الدِّين عبد الوهاب. الأشباه والنظائر (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1991م).
- السبكي، تاج الدِّين عبد الوهاب. طبقات الشافعية الكبرى. تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو (الرياض: هجر للطباعة والنشر، ط2، 1993م).

- سليمان، يعقوب وآخرون. مبادئ الاقتصاد الجزئي (عمان: دار المسيرة، ط1، 1999م).
- السيوطي، عبد الرحمن. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1967م).
- الشكعة، مصطفى. الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون ونظرياته (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط3: طبعة مزيدة ومنقحة، 1992م).
- الصفدي، خليل. الوافي بالوفيات. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2000م).
- الضويحي، صالح. اتجاهات الكتابة في السيرة النبوية خلال القرن السابع الهجري (عرض ونقد). (2013م). www.alukah.net
- عبد الله الناعس، تيسير. "تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية". رسالة ماجستير (جامعة دمشق: كلية الشريعة/ قسم الفقه الإسلامي وأصوله، 2009م).
- العلي، صالح. عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة (دمشق: دار اليمامة، ط1، 2000م).
- ابن العماد الحنبلي، عبد الحي. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تحقيق: محمود الأرناؤوط (دمشق: دار ابن كثير، ط1، 1986م).
- ابن قاضي شهبة، أبو بكر. طبقات الشافعية. تحقيق: الحافظ عبد العليم خان (بيروت: عالم الكتب، 1987م).
- ابن قدامة، عبد الله. المغني (القاهرة: مكتبة القاهرة، 1968م).
- القرافي، أحمد. الذخيرة. تحقيق: محمد حجي وآخرون (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1994م).
- كحّالة، عمر رضا. معجم المؤلّفين (بيروت: مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، 1957م).

- الدنفري، مصطفى العبد الله. الاقتصاد السياسي مقدمة في العلوم الاجتماعية (حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، [د.ت]).
- المصري، رفيق يونس. الفكر الاقتصادي الإسلامي (دمشق: دار المكتبي، ط1، 2009م).
- ابن النفيس، علي. الرسالة الكاملية في السيرة النبوية. تحقيق: عبد المنعم محمد عمر. مراجعة: أحمد عبد المجيد هريدي (القاهرة/ وزارة الأوقاف: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامي/ لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط2: منقحة ومزيدة، 1987م).
- نكري، عبد النبي. دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون). عرَّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2000م).
- هاشم، إسماعيل محمد. المدخل إلى أساسيات الاقتصاد التحليلي الكتاب الأول تحديد أثمان السلع والخدمات (بيروت: دار النهضة العربية، ط2، 1966م).

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2016/4/20

The economic thought of Ibn al-Nafis In (Alrissala Al kamillia) book

Dr. Taiseer Abdullah Alnaies*

Abstract

The research dealt with the development and study of the economic ideas presented by Ibn al-Nafis in the book " Alrissala Al kamillia", which is one of the social sources that Ibn Khaldun studied and reported in writing his famous introduction to the Anthropology.

The book includes a number of economic ideas in the subjects of production, exchange, ownership, distribution and public finance:

The concept of production included the process of establishing or increasing utility. Ibn al-Nafis introduced the production of the spatial benefit resulting from the transfer of the object from its place of availability and its abundance to another place (trade) and the formal benefit that would create or increase the benefit by introducing a change in the form of the material for Human needs, and property benefits that facilitate the exchange process. He pointed to the need to divide artisanal work in production processes.

He also referred to the issue of exchange by netting as a social necessity imposed by the specialization in business to trade the productive surpluses among individuals. He also pointed to the conflict of interest or conflict arising from the difference between the dealers on the percentage of the prices of the objects exchanged.

He spoke about the reasons for private property and the means of protecting it. He divided the reasons for private ownership into what is happening in circulation such as selling and leasing, and what is the lifting of the seizure ,as emancipation . He called for the need to impose economic legislation to protect private property.

He pointed to the two types of distribution, and stressed the need for balanced distribution (personal) to finance educational and health projects.

As well as revenues and general expenses, income to periodic revenues such as Zakat, extraordinary revenues such as taxes and public expenditure destinations for such revenues, taking into account the specificity and purpose of each income.

Keywords: economic thought, production, division of labor, exchange, private property, distribution, public finance.

For the Paper in Arabic Language See the Pages (365-383).

* Damascus University: Faculty of sharia- Depart of figh.